

Distr.
GENERAL

S/23280
11 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY
مجلس الأمن

DEC 13 1991

UN/SA COLLECTION



تقرير الأمين العام المقدم عملاً
بقرار مجلس الأمن ٧٢١ (١٩٩١)

١ - مما تجدر الإشارة إليه أن القرار ٧٢١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الذي اعتمد بالإجماع ، ينص في منطوقه على ما يلي :

"إن مجلس الأمن ،

١ - يوافق على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي ، ويعرب عن الأمل في أن يتابعا اتصالاتهما مع الأطراف اليوغوسلافية ، في أسرع وقت ممكن ، حتى يتسنى للأمين العام التقدم بتوصيات في وقت مبكر إلى مجلس الأمن بما في ذلك توصية بشأن امكانية انشاء عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم في يوغوسلافيا ؛

٢ - يؤيد البيان الذي أوضح فيه للأطراف المبعوث الشخصي للأمين العام أنه لا يمكن تصور وزع عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم دون عدة أمور من بينها امتثال جميع الأطراف امتثالا تاما للاتفاق الموقع في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والمرفق برسالة الأمين العام (S/23239) ؛

٣ - يحث بقوة الأطراف اليوغوسلافية على أن تمتثل لذلك الاتفاق امتثالا تاما ؛

٤ - يتعهد بأن يقوم دون ابطاء بدراسة توصيات الأمين العام المشار إليها أعلاه وباتخاذ الاجراء المناسب بشأنها ، بما في ذلك خاصة أية توصية بإمكان انشاء عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم في يوغوسلافيا ؛

٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر الفعّال الى أن يتم التوصل الى حل سلمي لها .

٢ - وعلى إثر اعتماد القرار ٧٢١ (١٩٩١) ، طلبت الى مبعوثي الشخصي ، السيد سايروس ر. فانس ، أن يتوجه مرة أخرى الى يوغوسلافيا نيابة عني ، فقام بذلك ، وبقي في يوغوسلافيا من ١ الى ٩ كانون الاول/ديسمبر . ومرة أخرى ، كما كان الحال في بعثتين سابقتين قام بهما ، كان سفر السيد فانس ووفده على متن طائرة خاصة تفضلت بتقديمها حكومة سويسرا . وأود أن أعرب هنا عن عظيم تقديري لهذه اللفتة الجديدة من التعضيد من جانب سويسرا لعمل المنظمة . ويرد في المرفق الاول تكوين الفريق الرسمي الذي رافق السيد فانس في هذه المناسبة ، الى جانب برنامج البعثة . وكانت هذه هي رابع بعثة يقوم بها السيد فانس الى المنطقة منذ اعتماد قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ . وكانت بعثته الاولى قد جرت في الفترة من ١١ الى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ويرد وصف لها في تقريرتي المقدم الى المجلس (S/23169) المؤرخ ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر . واستغرقت بعثته الثانية الفترة من ٣ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت خلاصة غير رسمية الى أعضاء مجلس الامن أشرت فيها الى حصيلة هذه البعثة . وامتدت البعثة الثالثة من ١٧ الى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، وقدمت تقريراً عنها الى المجلس برسالة بعثت بها في وقت تال الى رئيس مجلس الامن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/23239) . وفي أثناء تلك البعثة ، جرى التوقيع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على اتفاق جنيف ، الذي أرفق بتلك الرسالة .

٣ - وكان الغرض الرئيسي من زيارة السيد فانس الاخيرة الى يوغوسلافيا يتألف من شقين : أولهما ، أن يبحث الاطراف اليوغوسلافية الثلاثة في اتفاق جنيف المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على الامتثال التام للالتزامات التي أخذوها على أنفسهم في تلك المناسبة ، وثانيهما ، أن يتابع مع الاطراف ذاتها المباحثات التي كان هو ووكيل الامن العام غولدينغ قد بدأها في أثناء البعثة السابقة - بهدف وضع مفهوم وخطة تنفيذية لعملية لصيانة السلم ، يكونان مقبولين للطرفين ، ويمكن أن أوصي بهما الى مجلس الامن اذا توفرت الظروف الملائمة لإنشاء عملية لصيانة السلم في يوغوسلافيا . وفي الوقت الذي جرت فيه بعثة السيد فانس ، قام فريق مغير ، برئاسة مدير شعبة العمليات الميدانية ، بزيارة يوغوسلافيا لإجراء دراسة أولية لبيئة السوقيات في البلد .

تنفيذ اتفاق جنيف الموقع في
٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

٤ - في صدد تنفيذ اتفاق جنيف ، ركز السيد فانس في مباحثاته في يوغوسلافيا على أن ترفع كرواتيا الحصار الذي ما زال قائما على شكنات الجيش الوطني اليوغوسلافي ومنشاته داخل كرواتيا وأن يُسحب من تلك الجمهورية الجنود والأسلحة والمعدات العسكرية الموجودة في تلك الشكنات والمنشآت . وحث جميع الأطراف ، بأشد لهجة ، على تنفيذ وقف إطلاق النار غير المشروط الذي وافقوا عليه في جنيف . وبالإضافة إلى ذلك ، أولى اهتماما جديا إلى الحالة الانسانية في البلد وحض على تقديم مساعدة انسانية على أوفى وأسرع وجه ممكن - لا سيما للمشردين .

الف - فك الحصار المضروب حول وحدات
الجيش الوطني اليوغوسلافي في
كرواتيا وانسحابها

٥ - عقب توقيع اتفاق جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، مار بخطى سريعة إلى حد ما فك الحصار المضروب حول شكنات ومنشآت الجيش الوطني اليوغوسلافي في كرواتيا ، الذي كان محاصرا حتى ذلك الحين ، وكذا مار انسحاب أفرادهِ وسحب أسلحته ومعداته العسكرية من كرواتيا . بيد أن هذه العملية كانت لا تزال تكتنفها معوقات تجلت في شكنات المارشال تيتو في زغرب وفي قواعد/منشآت عسكرية أخرى - لا سيما في ميناء سبلت . ونتيجة للمعوقات الأنفة الذكر ، طلب السيد فانس من مستشاره الخاص السفير هربرث س. أوكون أن يسبقه في السفر إلى زغرب في محاولة لمساعدة الطرفين في هذه العملية ، وقد فعل السفير ذلك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي ٢٩/٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السفير أوكون بزيارة المنشآت المحاصرة في سبلت وهرفقتة السفير ديرك فان هوتن ، رئيس بعثة المراقبين التي يقودها الاتحاد الأوروبي . ونشأت فيما بعد معوبة جسيمة ، عندما حوصرت في ٣ كانون الأول/ديسمبر منشأة إصلاح وصيانة الطائرات الحربية ، التابعة للجيش الوطني اليوغوسلافي ، الكائنة على أطراف زغرب .

٦ - وعقب وصول السيد فانس نفسه إلى يوغوسلافيا ، أبلغته كل من قيادة الجيش الوطني اليوغوسلافي والسلطات الكرواتية أن المعوقات المتعلقة بالتصرف مستقبلا في المباني والتجهيزات والمعدات الموجودة في تلك المنشأة تمثل حلقة هشة في العملية

كلها . وفي ٦ كانون الاول/ديسمبر ، أوفد السفير أوكون ، الذي كان قد لحق حينئذ بالسيد فانس في بلغراد ، الى زغرب مرة أخرى للمساعدة على تخطي الصعوبات التي تكتنف موضوع المنشأة إياها . وفي خلال الثماني والأربعين ساعة التالية ، اتصل بجميع الأطراف المعنية ، بما فيها قيادة تلك المنشأة وغيرها من المنشآت . ونتيجة للعمل المتواصل الذي قام به السفير أوكون والسفير فان هوتن وآخرون ، أُبْلِغَتْ فِي ٨ كانون الاول/ديسمبر بأن الأطراف قد توصلت في زغرب الى اتفاق تام بحل جميع المسائل المتعلقة بخصوص دفع الحصار المضروب على جميع منشآت الجيش الوطني اليوغوسلافي في كرواتيا ونقل جميع ما يوجد فيها من أفراد ومعدات الى مناطق أخرى . وقد أُرْفِقت بهذا التقرير نسخة طبق الاصل من نص البيان المشترك المؤرخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ، وذلك بوصفه المرفق الثاني .

باء - وقف إطلاق نار غير مشروط

٧ - في الايام التالية للتوصل الى اتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، كان هناك أمل قوي في أن يصمد وقف إطلاق النار الذي تقرر في ذلك الاتفاق . وكان يدعم هذا الامل انخفاض معين في معدل حدوث تبادل إطلاق النار . بيد أنه خلال أسبوع ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وقع عدد من عمليات القصف بالمدفعية وهجمات أخرى ضد عدة نقاط في كرواتيا . وفي الوقت نفسه ، تباطأت عملية فك الحصار والانسحاب ، كما جاء في الفقرة ٦ أعلاه . وفي هذا الصدد ، أحاط كبار المسؤولين بوزارة الدفاع في بلغراد السيد فانس علما بأنهم يرون أن هذين الحدثين مرتبطين ببعضهما . وفي هذه الفترة ، ظل السيد فانس يحث على الاستئناف الكامل لعملية فك الحصار والانسحاب وإنجازها في أقرب وقت مع التأكيد من جهة أخرى على ضرورة التنفيذ التام الفوري لاتفاق وقف إطلاق النار . ومع ذلك شُن في تلك الايام عدد من الهجمات بالمدفعية والقذائف على أجزاء من سلافونيا الشرقية في جمهورية كرواتيا ، لا سيما على مدينة أوزييك والأراضي الواقعة خلفها . وبعد ذلك ، وعلاوة على هجوم آخر على أوزييك ، حدث في الوقت نفسه تقريبا ، في ٦ كانون الاول/ديسمبر ، هجوم مروّع بالمدفعية على السكان المدنيين في مركز دبروفنيك التاريخي . وعلى الفور ، قام السيد فانس ، الذي كان في سراييفو عندما علم بهذه التطورات ، بتقديم احتجاج على هذه الأعمال الشنيعة الى الوزير الاتحادي للدفاع الوطني لأنه لم يكن في وسعه أن يجد لها أي مبرر . وكررت أنا نفسي الإعراب عن هذا الشعور في بيان علني صدر في نيويورك في ذلك اليوم نفسه . ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان الهجومان المذكوران آنفا مرتبطين ببعضهما أم لا . وحدث بعد ذلك اشتباكات مسلحة على أراضي جمهورية

كرواتيا ، بما في ذلك اشتباكات ثانية في سلافونيا الشرقية ، وفي سلافونيا الغربية ، كما كانت هناك في الأسبوعين الأخيرين أنباء معقولة عن تقدم وحدات عسكرية نظامية تابعة للجيش الوطني اليوغوسلافي ومجموعات مسلحة غير نظامية حربية في اتجاه أوزبيك - في انتهاك لوقف إطلاق النار غير المشروط . وفي الوقت نفسه ، اتهم الجيش الوطني اليوغوسلافي القوات الكرواتية بارتكاب انتهاكات استفزازية عديدة لاتفاق وقف إطلاق النار . وبعض هذه الاتهامات ، على الأقل ، له أساس من الصحة . ويرى مبعوثي الشخصي أن جميع الأطراف ، ولا سيما القوات غير النظامية لم تتقيد تقيدا تاما باتفاق جنيف فيما يتعلق بوقف إطلاق النار . كما يبدو صحيحا أن انتهاكات الجيش الوطني اليوغوسلافي لوقف إطلاق النار كانت أكثر عددا ، وكانت بالتأكيد أشد عنفا .

جيم - الجوانب الإنسانية لاتفاق جنيف

٨ - تتناول الفقرات ١٥ - ٢٠ أدناه الجانب الإنساني لاتفاق جنيف .

ثانيا - إمكانية إنشاء عملية لصيانة السلم في يوغوسلافيا

٩ - حسبما ذكر أعلاه ، كان الغرض الثاني من آخر بعثة للسيد فانس في يوغوسلافيا هو مواصلة مناقشة إمكانية إنشاء عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم هناك .

١٠ - وتجدر الإشارة إلى ما ورد في رسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/23239) من أن السيد فانس ، خلال بعثته السابقة ، التي تمت في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قد أبلغ من جانب المشاركين اليوغوسلافيين في الاجتماع المعقود في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وهم السيد سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس جمهورية الصرب ، والسيد فرانيسو توديمان رئيس جمهورية كرواتيا ، والجنرال فالكيو قاضيغيتش وزير الدولة للدفاع الوطني في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، بأنهم يريدون أن يتم في أقرب وقت ممكن وزع عملية للأمم المتحدة لصيانة السلم ، وكانوا قد رحبوا بوجه عام بمفهوم محتمل لمثل هذه العملية ، وولايتها ، وتنظيمها ومناطق وزعها ، وهو المفهوم الذي طرحه السيد فانس بشكل تمهيدي في جنيف .

١١ - وقد عمد السيد فانس خلال آخر بعثة له هو والسيد غولدينغ ، في أثناء اجتماعات أخرى عقداها مع القادة المذكورين أعلاه ، وكذلك مع عدد من الشخصيات الأخرى ، من بينها السيد عليا عزت بيكوف رئيس جمهورية البوسنة والهرسك ، الى زيادة تحديد وتفصيل المفهوم الذي طرحاه في جنيف . وتمثل نهجهما الاساسي في تركيز قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في المناطق الكرواتية التي يشكل فيها الصرب أغلبية السكان أو أقلية هامة فيها ، وأدت التوترات الطائفية فيها الى صراع مسلح فسي الماضي القريب ، وأُعرب عن الامل في أن يتم من خلال التعدي لصب النيران التي اندلعت مؤخرا في يوغوسلافيا تجنب اتساع نطاقها ، وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات ناجحة بشأن تسوية شاملة لازمة اليوغوسلافية .

١٢ - وعلى هذا الاساس ، سيتم وزع قوات للأمم المتحدة ومراقبي الشرطة التابعين لها في هذه المناطق التي سيطر عليها "المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة" . وسوف تجرد هذه المناطق من السلاح كما سيتم سحب أو حل جميع القوات المسلحة الموجودة فيها . وسيتمثل دور قوات الأمم المتحدة في كفالة بقاء هذه المناطق مجردة من السلاح وحماية جميع الافراد المقيمين فيها من الخوف من الهجوم المسلح . وسيكون دور مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة هو كفالة قيام قوات الشرطة المحلية بمهامها دون تمييز ضد الاشخاص الذين ينتمون الى أي قومية أو إساءة الى حقوق الإنسان الخاصة بأي فرد . ومع تولي قوة الأمم المتحدة مسؤولياتها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، سيتم إعادة وزع جميع قوات الجيش الوطني اليوغوسلافي المتواجدة في أماكن أخرى من كرواتيا الى خارج الجمهورية . كما ستقوم قوة الأمم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، بمساعدة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في إعادة جميع من يرغب من الاشخاص النازحين الى ديارهم في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

١٣ - وقد ناقش السيد فانس والسيد غولدينغ بإسهاب جميع جوانب هذا المفهوم مع محاوريه . وقرب نهاية زيارتهما ، كانا في وضع يسمح لهما بإعداد ورقة عمل تبين بعض التفصيل هذا المفهوم وخطة تنفيذية ، أسفرت عنها المناقشات ، لوضعه موضع التنفيذ ، وكان محاوروهم الرئيسيون الثلاثة قد أعربوا جميعهم عن قدر كبير من الموافقة على ذلك . وقد سُلِّمت للرئيسين ميلوسفيتش وتوديمان والجنرال قاضيغيتش بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ نسخ من هذه الورقة ، التي يرد نصها في المرفق الثالث لهذا التقرير . وقد أكنت ردود الفعل الأولية التي تلقاها السيد فانس منهم قبل مغادرته يوغوسلافيا تأييدهم لهذا النهج . بيد أنه اتضح من خلال مناقشاته

مع محاورين آخرين ومن البيانات الصحفية أنه كان هناك على الأقل زعيم واحد من المجموعات الصربية في كرواتيا لم يكن آنذاك قادرا على قبول جميع جوانب المفهوم والخطة التنفيذية .

١٤ - وأوضح السيد فانس لمحاوريه في أثناء المناقشات التي أجراها أنه لم يكن قد قرر بعد ما إذا كان سيلغني بأن الظروف اللازمة لإنشاء عملية لصيانة السلم في يوغوسلافيا أصبحت قائمة . وقال إن قراره سيظل متوقفا على ظهور أدلة قاطعة بأن المشاركين اليوغوسلافيين في اجتماع جنيف المعقود بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ينفذون بصورة جدية جميع جوانب الاتفاق الموقع في تلك المناسبة . وقال إن قراره هذا يتوقف أيضا على تلقيه تأكيدات قاطعة من هؤلاء المشاركين تفيد بأن جميع المعنيين سوف يقبلون إنشاء عملية من هذا النوع وفق المبادئ التي تمت مناقشتها وأنهم سوف يقدمون لهذه العملية ما يلزم لها من تعاون للاطلاع بولايتها . وسوف تكون للتأكدات المنشودة من الرئيس ميلوسيفيتش أهمية خاصة في هذا الصدد ، نظرا للأسباب المذكورة في الفقرة السابقة .

ثالثا - الجوانب الإنسانية للحالة في يوغوسلافيا

١٥ - إن الأبعاد الإنسانية للمشكلة اليوغوسلافية ، التي أسهبت فيها إلى حد ما في تقرير المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/23169) لا تنفك تتسع . إذ أن عدد المشردين بسبب الصراع يتجاوز الآن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص ، وما زال يزداد . وثلثا المشردين هم من النساء والأطفال . وتستنفد بشكل سريع الموارد المحلية لتقديم المساعدة إلى هؤلاء السكان . وبدأ يزول حسن الضيافة المحلية الذي أتاح حتى الآن إسكان أكثر من نصف المشردين مع أسر مضيفة . ومن المرجح أن تجبر الحالة الاقتصادية التي تزداد تازما ، والنقص في بعض السلع المنزلية الأساسية والوقود وارتفاع أسعارها ، علاوة على ازدياد البطالة وبداية الشتاء ، مزيدا من المشردين الباحثين عن مأوى على العيش في مرافق جماعية . وعلى الرغم من أن غالبية المشردين ما زالوا ضمن حدود جمهوريات يوغوسلافيا الست إلا أن عددا متزايدا منهم يبحث عن ملجأ في بلدان أخرى ، لاسيما في هنغاريا ، التي تستضيف الآن أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص .

١٦ - وبناء على طلب مني ، تولى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قيادة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى المشردين داخل يوغوسلافيا . ولقد وجه المفوض السامي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ نداء مشتركا من

أجل تمويل برنامج أولي مدته ستة أشهر ، تقدر قيمته بـ ٢٤,٢ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، يغطي البرامج المنسقة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (١٦,٤٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة) ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٥,١١ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) ، ومنظمة الصحة العالمية (٢,٧٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) . وسينفذ برنامج الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية . وتتألف المساعدة المتوقعة ، في المرحلة الأولى ، من أغذية أساسية وعلع منزلية وأدوية أساسية وأجهزة طبية وأغذية للرضع والأطفال وأمناء خاصة برعاية الأطفال ، ومساعدات في مجال التعليم ، ورعاية متخصصة للأشخاص الذين يعانون من صدمات نتيجة للحرب . ويقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتوزيع معونات عاجلة في شهر كانون الأول/ديسمبر على شكل بطانيات ومواد غذائية أساسية ، في حين سينفذ البرنامج المحدد في النداء المشترك ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وعلى الرغم من تدفق المعونات من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ولاسيما إلى أنحاء مختلفة من يوغوسلافيا ، إلا أن إطالة أمد الصراع وشبح تشريد أعداد أكبر يوجبان استجابة مبكرة وقوية ، بتقديم هبات إلى برنامج مساعدات الأمم المتحدة المنسقة . ونشطت اليونيسيف من جهتها بشكل خاص في دوبرفنيك ، حيث كان موظف رفيع المستوى حاضرا طوال الأسابيع الماضية .

١٧ - ويجب إيلاء الانتباه ، جنبا إلى جنب مع تقديم المساعدات المادية ، إلى حماية السكان المشردين . إذ أن حوادث اعتقال بعض المشردين ، والانتقال المنظم لمشردين إلى مناطق هرب منها مشردون آخرون ، وممارسة الضغط على جماعات معينة لإخلاء بعض القرى أو المدن ، قد أشارت قلقا شديدا . ولقد أشار السيد فانس هذه القضية مع محادثيه ، بما فيهم الرئيس ميلوسيفيتش في ٢ كانون الأول/ديسمبر ومرة ثانية في ٥ كانون الأول/ديسمبر . وهو ينتظر ردا كاملا وتفصيليا على أسئلته . وإن استخالة استفادة العديد من المشردين من حقوقهم المكتسبة (التي من قبيل المعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية الأخرى) تحد من قدرتهم على الاعتماد على الذات ، وتلقي أعباء إضافية على السلطات المحلية وعلى المجتمع الدولي . واحتمالات استخدام المشردين لحقهم في العودة إلى ديارهم في العديد من المناطق تبدو ضعيفة . وعلاوة على ذلك ، فإن طبيعة الحرب نفسها تجعل من الصعب أو من المستحيل توزيع المساعدات على ضحايا الصراع المدنيين في بعض المناطق .

١٨ - إن للجنة الصليب الأحمر الدولية الآن نحو ٥٠ مندوبا في بلغراد ودوبروفنيك ولوبليانا وأوزبيك (سلافونيا) وفي رييكا وسبليت وزغرب . ولقد شاركت لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في لجنة مفاوضات متعددة الأطراف ، كانت تجتمع يوميا تقريبا في زغرب لمناقشة مسائل من بينها إطلاق سراح السجناء وحماية المدنيين . ولقد جرى في بوزانسكي ساماك (البوسنة والهرمك) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إطلاق سراح أكثر من ٧٠٠ سجين في وقت واحد من قبل طرفي الصراع الحالي ، وذلك تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية . وبعد اتفاق تم التوصل إليه في زغرب في ٨ كانون الأول/ديسمبر بين الحكومة الكرواتية والجيش الاتحادي ، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية ، كان من المقرر إخراج الطرفين في آن واحد عن ١٦٠٠ سجين في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

١٩ - وبناء على دعوة من لجنة الصليب الأحمر الدولية ، اجتمع في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ممثلون مغضون عن المجلس التنفيذي الاتحادي اليوغوسلافي وعن جمهورية كرواتيا وعن جمهورية الصرب وعن الجيش الاتحادي ، وأكدوا مجددا بصورة مشتركة استعدادهم لتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي وعزمهم على تطبيقه .

٢٠ - وتفضلت لجنة الصليب الأحمر الدولية حاليا بأنشطة أخرى في يوغوسلافيا تشمل زيارات لنحو ٤٠٠٠ سجين ، وتشغيل وكالة تقصي ، وتقديم إمدادات غوشية إلى المشردين ، وتشغيل سفينتي غوث على ساحل دالماشيا ، وتقديم المساعدة الطبية ، كما ذكر آنفا ، وتعزيز احترام المبادئ الإنسانية وشعار الصليب الأحمر .

رابعاً - ملاحظات

٢١ - لا تتوافر بعد شروط القيام بعملية لصيانة السلم في يوغوسلافيا . وقد أكد مجلس الأمن في قراره ٧٢١ (١٩٩١) الموقف الذي عبر عنه السيد فانس ، المتمثل في أنه لا يمكن تصور عملية من هذا النوع دون امتثال تام من جانب الطرفين لاتفاق جنيف الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه في حين تمضي قدما في الوقت الحالي عملية رفع الحصار الذي كان مضروبا حتى الآن حول وحدات الجيش الوطني اليوغوسلافي في كرواتيا وانسحاب هذه الوحدات منها ، لا يزال وقف إطلاق النار غير المشروط دون تنفيذ حتى الآن . أما فيما يتعلق بجوانب الاتفاق الإنسانية ، فقد عولجت هذه الحالة في الفقرات ١٥ إلى ٢٠ أعلاه .

٢٢ - وفي الظروف السائدة اليوم ، هناك حاجة غاية في الإلحاح لأن تضمن الاطراف اليوغوسلافية الثلاثة التي وقّعت اتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (السيد ميلوسيفيتش رئيس جمهورية الصرب ، والسيد توديمان رئيس جمهورية كرواتيا ، والغريق قاضييفتش الوزير الاتحادي للدفاع الوطني لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية) الامتثال الكامل لاحكام ذلك الاتفاق . وليس هذا الامتثال مطلوباً منهم لأنهم وقّعوا الاتفاق ، بل لأنه أساسي لتسهيل استئناف المفاوضات السياسية من أجل إيجاد حل سلمي لمشاكل يوغوسلافيا وشعوبها .

٢٣ - وفي الفترة الوشيكة ، يجب على الاطراف - حسبما هو مؤكد مؤخراً في بيان زغرب المشترك بتاريخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ - أن تكمل بسرعة فك الحصار عن جميع شكنات الجيش اليوغوسلافي الوطني ومنشآته المتبقية في كرواتيا وإرسال الافراد والمعدات المحاصرة الى نقاط خارج تلك الجمهورية . وهناك حاجة لأن تلتزم الاطراف أيضاً بوقف إطلاق النار غير المشروط المتفق عليه ، وأن تضمن التزام جميع الآخرين به . وأي وقف فعال لإطلاق النار ، بوصفه شرطاً مسبقاً أساسياً لوزع عملية صيانة السلم ، لا يعني أن الانتهاكات العشوائية والعرضية له سوف تلغي هذه العملية . بل أن معناه أنه قبل أن أوصي مجلس الأمن باتخاذ خطوة باهظة التكاليف ومبتكرة كهذه لا بد وأن يتوفر دليل ثابت على أن الزعماء اليوغوسلافيين راغبون في تنفيذ الاتفاقات التي وقّعوا عليها وقادرون على هذا التنفيذ . والواقع أنني لا أرى أي سبب يدعو لعقد مزيد من اتفاقات وقف إطلاق النار في الصراع الراهن . والمطلوب هو الامتثال الفوري المتواصل للالتزامات التي قطعتها الاطراف على نفسها . وقد يرغب مجلس الأمن في النظر في الطرق التي بفضلها يستطيع ضمان هذا الامتثال .

٢٤ - إن الامتثال التام لاتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ سيسمح بسرعة النظر في مسألة إنشاء عملية لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا . وأعتقد أن ورقة المفهوم ، المرفقة بهذا التقرير بوصفها المرفق الثالث ، التي حظيت بقدر كبير من الموافقة من الاطراف في اتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، توفر أساساً متيناً لذلك النظر . وفي الوقت ذاته ، فإني أنتظر مع مبعوثي الشخصي الضمانات التي طلبناها ، بمفحة خاصة من الرئيس ميلوسيفيتش ، وهي الضمانات الكفيلة بتقديم جميع العناصر المسلحة حالياً كامل الدعم لعملية صيانة السلم التي يرد الحديث بشأنها في ورقة المفهوم . ولا مجال للمبالغة في أهمية هذا الاعتبار .

٢٥ - ومن شأن وقف إطلاق نار قائم على أساس سليم ويتسم بالفعالية أن يفتح المجال أيضا أمام مفاوضات بناءة بين ممثلي الجمهوريات . وفي هذا الصدد ، فإن المؤتمر المعني بيوغوسلافيا ، الذي يرأسه اللورد كارينغتون ، يحظى بالتأييد الكامل من جانب مجلس الأمن ، حسبما يتضح من القرار ٧١٣ (١٩٩١) . ولقد أرجئ المؤتمر منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، بالرغم من أن اللورد كارينغتون عقد اجتماعا غير رسمي لتقييم الحالة مع رؤساء جمهوريات يوغوسلافيا الست في ٩ كانون الأول/ديسمبر . ومما يذكر أن المؤتمر يسترشد بعدد من الاعتبارات ، منها تلك الواردة في الإعلان الصادر عن الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في روما في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (S/23203) . فقد ذكر ذلك الإعلان في جملة أمور أن "إمكانية الاعتراف باستقلال الجمهوريات الراغبة في الاستقلال لا يمكن تصورها إلا في إطار تسوية شاملة" . كما استبعد المؤتمر ، بموافقة المشتركين فيه ، أي تغييرات في الحدود الخارجية أو الداخلية باستعمال القوة . وأعتقد أن أي خروج عن هذه المبادئ بشكل انتقائي غير منسق يمكن أن ينطوي على أخطار جسيمة جدا ، لا لجمهوريات يوغوسلافيا فحسب ، وإنما لجميع شعوبها بل ولصون السلم والأمن في المنطقة أيضا . وفي هذا الصدد بالذات ، وجهت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، رسالة إلى الرئيس الحالي لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ، فان دن بروك ، وزير خارجية مملكة هولندا ، يرد نصها بوصفه المرفق الرابع لهذا التقرير .

٢٦ - ويبدو جليا أن شعوب يوغوسلافيا وجمهورياتها ستظل تعاني لمدة طويلة من نتائج الصراع الضارة - حتى ولو انتهت الأعمال العدائية الحالية في وقت مبكر . وحتى في تلك الحالة ، سيستمر أثر الصراع على الاقتصاد المحلي وعلى علاقات المستقبل مع الشركاء التجاريين التقليديين أمدا طويلا . وبطبيعة الحال ، ستفاقم هذه النتائج إلى درجة كبيرة مع استمرار القتال .

٢٧ - إن الحالة العامة في يوغوسلافيا مستمرة في التدهور . فالأزمة في المجال الإنساني على وجه الخصوص تتزايد شدة . وفي هذا الصدد ، أحث الحكومات بقوة على الاستجابة بصورة مواتية للنداء الذي أصدرته باسمي المفوضة السامية لشؤون اللاجئين بشأن البرنامج الإنساني المشترك الذي يقوم مكتبها بتنسيقه . إن في الامكان وضع حد للصراع الحالي وما يرافقه من معاناة ، متى وجدت الإرادة السياسية الكافية لدى كبار القادة السياسيين والعسكريين في البلد . والمجتمع الدولي الذي يستجيب فعلا لكثير من الأزمات في أماكن أخرى كان وما زال حسب اعتقادي مستعدا لمساعدة شعوب يوغوسلافيا

لو تحققت الشروط المذكورة في هذا التقرير . وإنني لأعرب عن أخلص الأمل في أن تنتهز السلطات السياسية والعسكرية اليوغوسلافية الفرصة السانحة التي يتيحها ذلك الاستعداد .

٢٨ - وسأظل أنا ومبعوثي الشخصي معنيين بهذه المسألة كل العناية ؛ وبفضل تعاونه القيم إلى أبعد الحدود سأطلع المجلس أولاً بأول على التطورات ، لاسيما بشأن مدى السريان الفعلي لوقف إطلاق النار غير المشروط المتفق عليه في جنيف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

المرفق الاول

البعثة الرابعة في يوغوسلافيا للمبعوث الشخصي
للامين العام الاونرابل سايروس ر. فانس

(١ - ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١)

الف - تكون الفريق الرسمي

١ - قاد البعثة المبعوث الشخصي للامين العام الاونرابل سايروس ر. فانس ، وتضمنت أيضا الاعضاء التالية أسماؤهم :

السيد مارك غولدينغ
وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة

السفير هيربرت س. أوكون
المستشار الخاص للمبعوث الشخصي

السيد ج. بول كافاناه
موظف أقدم
المكتب التنفيذي للامين العام

العقيد ه. بورولا
نائب المستشار العسكري للامين العام

السيد هورست هايتمان
موظف للشؤون السياسية
إدارة البحوث وجمع المعلومات

٢ - وكان موظفو الامانة العامة للامم المتحدة الآخرون المشتركون في المهمة :
الآنسة سوزن دايسي ، مساعدة في العلوم الاجتماعية ، والسيد روبرت بالتسر ، موظف
عمليات ، والسيد أرنستو تريانا والسيد جون لاينهان ، موظفا اتصالات .

باء - برنامج الاجتماعات المعقودة في أثناء
بعثة فانس الرابعة

- الاشنين ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (بلغراد)
- ١٠/٠٠ اجتماع مع الفريق ف. قاضيغتش ، الوزير الاتحادي للدفاع الوطني
لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية
- ١٢/٠٠ اجتماع مع السيد س. ميلوسيفتش ، رئيس جمهورية الصرب
- ١٧/٠٠ اجتماع مع الدكتور كارادزيتش ، رئيس الحزب الديمقراطي الصربي
للبوسنة والهرسك
- الثلاثاء ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (أوزنيك)
- ١١/٠٠ جلسة للحصول على معلومات من قائد قوات نوفي ساد التابعة للجيش
الوطني اليوغوسلافي ، الفريق ب. اندببيه ، في مقر قيادته في دالي
- ١٢/٣٠ زيارة لمدينة أوزنيك ، والحصول على معلومات من العمدة البروفيسور
الدكتور ز. كراماريتش ، وجولة في المدينة
- ١٥/٤٥ اجتماع آخر مع ضباط الجيش الوطني اليوغوسلافي في دالي
- الأربعاء ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (بلغراد/زغرب)
- ٩/٠٠ اجتماع مع الفريق ف. قاضيغتش
- ١٥/٤٠ اجتماع مع السيد ف. توديمان ، رئيس جمهورية كرواتيا
- ١٧/١٥ اجتماع مع الدكتور ه. كاتشيش ، رئيس اللجنة البرلمانية المعنية
بالشؤون الخارجية
- ١٨/٣٥ اجتماع مع الدكتور غرانيتش ، نائب رئيس جمهورية كرواتيا
- ١٩/١٥ اجتماع مع السفير ديرك يان فان هوتن ، رئيس بعثة الرصد التي
يقودها الاتحاد الاوروبي

٢١/٠٠	اجتماع مع السيد ف. غريغورييتش ، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا
<u>الخميس ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (بلغراد)</u>	
١٥/٠٠	اجتماع مع الرئيس س. ميلوسيفيتش
١٦/٥٠	اجتماع مع الفريق ف. قاضييفتش
١٨/٠٠	(تقابل السيد غولدينغ مع السيد بابييتش ، وهو زعيم من كرايينا ، ومع السيد هادييتش ، وهو زعيم من سلافونيا الشرقية)
١٨/١٠	اجتماع مع السيد أ. ماركوفيتش ، رئيس الوزراء الاتحادي
<u>الجمعة ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (سراييفو/بلغراد)</u>	
١٠/٠٠	اجتماع مع السيد أ. عزت بيكوفيتش ، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك
١١/١٥	اجتماع مع السيد س. كلويتش ، رئيس الحزب الكرواتي الديمقراطي في البوسنة والهرسك
١١/٥٥	اجتماعان متزامنان أحدهما مع السيدين كاراديتش وكلويتش ، والآخر مع السيد ر. محمود شهاديتش رئيس حزب الحركة الديمقراطية في البوسنة والهرسك
١٣/٠٠	اجتماع مع السيد أ. عزت بيكوفيتش
١٦/٠٠ تقريبا	اجتماع مع السفير سيفل ، سفير النمسا
١٧/٠٠ تقريبا	اجتماع مع السفير آيف ، سفير ألمانيا
١٨/٠٠ تقريبا	اجتماع مع السيد م. منديلوتشي منسق مكتب مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا
١٩/٠٠	اجتماع مع الرئيس س. ميلوسيفيتش

السبت ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (بلغراد)

١٠/٠٠ اجتماع مع السيد غليغوروف ، رئيس مقدونيا

١٧/١٥ اجتماع مع الرئيس س. ميلوسيفتش

١٨/٣٠ اجتماع مع الفريق ف. قاضييفتش

الاحد ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١

١٤/٠٠ اجتماع مع السيد ب. لونكار ، وزير الشؤون الخارجية الاتحادي بالإجابة

إعداد تقرير للأمين العام

ملحوظة : يلاحظ أنه حسبما ورد في صلب هذا التقرير كان السفير هربرت س. أوكسون ، المستشار الخاص للمبعوث الشخصي ، عاكفا طوال الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الاول/ديسمبر على إجراء مفاوضات في زغرب مع جميع الاطراف المعنية بشأن فك الحصار عن جميع المنشآت المتبقية للجيش الوطني اليوغوسلافي في كرواتيا .

المرفق الثاني

بيان مشترك صادر في زغرب ، يوم ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، عن الدكتور م. غرانيتش نائب رئيس جمهورية كرواتيا والغريق ا. رازيتا قائد تشكيل المنطقة العسكرية الخامسة للجيش الوطني اليوغوسلافي

نحن الموقعان أدناه المجتمعان اليوم ، الاحد الموافق ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، في زغرب بوصفنا مفوضين من الطرفين اللذين ينتمي إليهما كل منا ، توصلنا ، بعد بحث دقيق ونقاش ، الى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بحيث يجري تنفيذه فوراً :

١ - فيما يتعلق بالشكنات الكائنة في داغو سيلو :

- استكمال إزالة الألغام ؛

- جلاء الحامية ونقلها الى مكان آخر ؛

ومن الممكن استخدام قدرة النقل المناسبة لهذا الغرض .

٢ - صيغة لتقاسم المرافق والمعدات في منشأة إصلاح وصيانة الطائرات الحربية على نحو يسمح بجلاء الافراد النظاميين من المنشأة ومن قاعدة بليزو الجوية وبإخلاصهما من المعدات المتفق عليها . وسيكون ممكناً أيضاً أن ترحل الطائرات المقاتلة التي يجري إصلاحها حالياً بالمنشأة أو الموجودة فيها لأسباب أخرى . وسيسمح بقدرة نقل جوي مناسبة لاستكمال الجلاء .

٣ - صيغة لتقاسم المعدات الباقية في مركز ايفان غورنيك للتدريب التقني مما يسمح بإخلاصها فوراً .

٤ - إخلاء المستشفى العسكري وتسليمه للسلطات الكرواتية لكي يُعالج فيه جميع المرضى .

كما يلاحظ الطرفان أنه بالإضافة الى ترتيبات الجلاء الموفقة المتوصل اليها بشأن زيبنيك وبولا يجري فعلا تنفيذ الترتيبات المتعلقة بسبلية . كما لاحظوا أن ترتيبات إزالة الألغام من شكنات المارشال تيتو قيد التنفيذ فعلا .

وبهذا الاتفاق ، يوافق الطرفان على أن جميع المسائل المعلقة قد حلت فيما يتعلق برفع الحصار عن جميع منشآت الجيش الوطني اليوغوسلافي في كرواتيا ونقل جميع من يمسهم الامر من أفراد ذلك الجيش ، وجميع ما يمسه الامر من معداته ، الى أماكن أخرى ، على النحو المنصوص عليه في اتفاق لاهاي المؤرخ ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ واتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، فضلا عن اتفاق زغرب التنفيذي المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

ويود الطرفان كلاهما الإعراب عن تقديرهما لما قام به السفير ديرك يان فان هوتن والسفير هربرت س. أوكن للمعاونة على الوصول بهذا الاتفاق الى بر السلامة النهائي .

عن الجيش الوطني اليوغوسلافي
(توقيع)
الفريق اندريا رازيتا

عن جمهورية كرواتيا
(توقيع)
د. ميت غرانيتش

الشاهدان
(توقيع) السفير ديرك يان فان هوتن
(توقيع) السفير هربرت س. أوكن

المرفق الثالث

مفهوم عملية تقوم بها الأمم المتحدة لصيانة السلم
في يوغوسلافيا ، على النحو الذي ناقشه مع القادة
اليوغوسلاف الاونرابل سايروس ر. فانس المبعوث الشخصي
للأمين العام ، وماراك غولدينغ وكيل الأمين العام
للشؤون السياسية الخاصة

تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

مبادئ عامة

- ١ - إن أي عملية تقوم بها الأمم المتحدة لصيانة السلم في يوغوسلافيا ستكون بمثابة ترتيب مؤقت لأجل تهيئة ظروف السلم والأمن اللازمة للتفاوض على تسوية عامة للزمة اليوغوسلافية . وهي لن تكون بمثابة حكم مسبق على نتيجة مثل هذه المفاوضات .
- ٢ - وسوف ينشئ هذه العملية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الذي يتصرف بناء على توصية من الأمين العام . وقبل تقديم مثل هذه التوصية ، لا بد للأمين العام أن يتأكد من أن جميع الأطراف المعنية في الصراع تلتزم ، على نحو جدي مستمر ، بالترتيبات المتفق عليها في جنيف يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ومن بينها وقف إطلاق نار غير مشروط . ولا بد له أيضا أن يتلقى ، عن طريق مبعوثه الشخصي ، تأكيدات قاطعة بأن جميع الأطراف اليوغوسلافية المعنية بالصراع تقبل المفهوم الذي يعتزم أن يوصي به لدى مجلس الأمن وبأنهم سيوفرون جميع صور المساعدة والتعاون اللازمة لتمكين عملية صيانة السلم من انجاز مهامها .
- ٣ - وسوف تسهم حكومات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بما يلزم العملية من أفراد عسكريين وأفراد شرطة ، وذلك تطوعا منها وعلى سبيل الاستجابة لطلب من الأمين العام . وسوف يوافق مجلس الأمن ، بناء على توصية مقدمة من الأمين العام بعد التشاور مع الأطراف اليوغوسلافية ، على الدول المساهمة بالأفراد .
- ٤ - وسوف يخضع جميع أفراد عملية صيانة السلم لقيادة الأمين العام التنفيذية ، ولن يُسمح لهم بتلقي أوامر تنفيذية من السلطات الوطنية . وسيلزم أن يكونوا

محايدين تماما في موقفهم من شتى أطراف الصراع . وستكون لدى الأفراد الذين كانوا مسلحين من قبل تعليمات دائمة باستعمال القوة بالحد الأدنى اللازم ، وعادة لمجرد الدفاع عن النفس .

٥ - ووفقا للممارسة المتبعة عادة في مجلس الأمن ، يُرجح أن ينشئ المجلس العملية لفترة أولية قوامها ستة أشهر . ورهنا بموافقة المجلس ، ستبقى العملية في يوغوسلافيا ريشما تتحقق للصراع تسوية بفضل المفاوضات . وسوف يقدم الأمين العام تقارير دورية إلى مجلس الأمن ، كل ستة أشهر عادة . وهذه التقارير سوف تتضمن توصياته بشأن تمديد ولاية العملية .

٦ - وسوف تمول العملية جماعيا من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إلا أنه يتوقع من السلطات اليوغوسلافية المختلفة أن تتيح للأمم المتحدة ، مجانا ، أكبر قدر ممكن مما تتطلبه العملية من أماكن ومرافق أخرى ولوزام ، من قبيل الأغذية والوقود . وسيُطلب إليها أيضا أن تبرم مع الأمم المتحدة اتفاقات بشأن الامتيازات والحصانات والتسهيلات التي ستحتاجها العملية وأفرادها بغية الاضطلاع بمهامهم ، لا سيما حرية الانتقال التامة والاتصالات .

المفهوم الاساسي

٧ - سوف يجري وزع قوات الأمم المتحدة ومراقبيها من أفراد الشرطة في مناطق معينة في كرواتيا ، تسمى "المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة" . وسوف تكون هذه المناطق مجردة من السلاح ، وسوف يجري سحب أو تسريح جميع القوات المسلحة الموجودة فيها . وسوف يتمثل دور قوات الأمم المتحدة في ضمان بقاء تلك المناطق مجردة من السلاح وحماية جميع الأشخاص المقيمين فيها من الخوف من الهجوم المسلح . وسوف يتمثل دور مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة في ضمان قيام قوات الشرطة المحلية بواجباتها دون تمييز ضد الأشخاص المنتمين لاية قومية ودون التعدي على ما يتمتع به أي فرد من حقوق الانسان . ومتى تولت قوة الأمم المتحدة مسؤولياتها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة نُقلت الى خارج كرواتيا جميع قوات الجيش الوطني اليوغوسلافي الموزعة في أماكن أخرى في تلك الجمهورية . كما ستمد قوة الأمم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، يد المساعدة إلى الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة لدى إعادة جميع الأشخاص المشردين الذين يودون العودة إلى ديارهم في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة

٨ - ستكون المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة هي المناطق الواقعة في كرواتيا التي يرى الأمين العام ضرورة وجود ترتيبات خاصة فيها خلال فترة انتقالية لضمان المحافظة على وقف إطلاق النار بصورة دائمة . وستكون هي المناطق التي يشكّل فيها الصرب أغلبية السكان أو الأقلية الكبيرة فيهم ، والمناطق التي أدت فيها التوترات الطائفية إلى نزاعات مسلحة في الماضي القريب . وكما ذكر آنفاً ، فإن الترتيبات الخاصة في هذه المناطق ستكون ذات طابع مؤقت ، ولا تمثل حكماً مسبقاً على نتيجة المفاوضات السياسية الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة للأزمة اليوغوسلافية .

٩ - وستكون هناك ثلاث مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة وهي : سلافونيا الشرقية ، وسلافونيا الغربية ، وكرايينا . وتتألف من المقاطعات التالية أو أجزاء منها :

سلافونيا الشرقية :

بيلي ماناستير

أجزاء مقاطعة أوزبيك الواقعة شرق مدينة أوزبيك

فوكوفار

بعض القرى الواقعة في نهاية الجزء الشرقي من

مقاطعة فينكوفيتشي

سلافونيا الغربية :

غروبيزنو بولي

داروفار

باكراتش

الأجزاء الغربية من نوفا غراديسكا

الأجزاء الشرقية من نوفسكا

كرايينا :

كوستائينيتشا

بيترينيا

دفور

غليينا

فيرجن موست

فوينيتش

سلوني

تيتوفا كورينيتشا
دونبي لاباتش
غراكاتش
اوبروفاتش
بنكوفاتش
كنين

وقبل أن يبدأ وزع القوة ، ستقوم مجموعة متقدمة من قوة الأمم المتحدة بتحديد الحدود الدقيقة للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، بعد التشاور مع القادة المحليين .

وزع قوة الأمم المتحدة ومهامها

١٠ - ستقسم وحدات المشاة التابعة لقوة الأمم المتحدة ومراقبو الشرطة المدنيون التابعون للقوة مهمة حماية السكان في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وتكفل وحدات المشاة بقاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة مجردة من السلاح . ويكفل مراقبو الشرطة قيام أفراد الشرطة المحلية بأداء واجباتهم دون تمييز ضد أي قومية ، والاحترام التام لحقوق الإنسان بالنسبة لجميع المقيمين في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

١١ - وسيتم وزع وحدات المشاة في جميع أنحاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وستكون تلك الوحدات مسلحة تسليحا خفيفا ، بيد أنها ستستخدم ناقلات الأفراد المدرعة والطائرات العمودية . وتقوم تلك الوحدات بمراقبة الوصول إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وذلك بإنشاء نقاط تفتيش على جميع الطرق والممرات الرئيسية المؤدية إليها وفي التقاطعات المهمة داخلها . وعند نقاط التفتيش هذه ، ستقوم تلك الوحدات بإيقاف المركبات والأفراد وتفتيشهم عند الاقتضاء ، لضمان عدم دخول أي تشكيلات عسكرية أو جماعات مسلحة إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، وعدم جلب أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أي معدات أخرى إليها . وتقوم تلك الوحدات داخل المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة بأعمال الدورية على نطاق واسع ، سيرا على الأقدام أو باستخدام المركبات أو الطائرات العمودية . كما تحقق في أية شكاوى تقدم إليها بشأن أي انتهاكات لمركز المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة بوصفها مناطق مجردة من السلاح . وأية انتهاكات يتم التأكد من وقوعها ستبحث مع الطرف المعتدي ، ويقوم الأمين العام بإبلاغها ، عند الاقتضاء ، إلى مجلس

الامن . وفي حالة نشوب توتر خطير بين القوميات الموجودة في المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة ، تتدخل قوة الامم المتحدة بين الجانبين لمنع اندلاع الاعمال العدائية .

١٢ - وسيتم وزع مراقبي الشرطة المدنيين أيضا في جميع أنحاء المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة . وسيكونون غير مسلحين . ولن تكون لهم مسؤولية تنفيذية فيما يتعلق بمون النظام العام ، بيد أنهم سيرقبون عن كثب أعمال قوات الشرطة المحلية . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيتقاسمون المواقع في مقار الشرطة الموجودة في كل منطقة ومقاطعة ، وسيرافقون أفراد الشرطة المحلية في الدوريات التي يقومون بها وفي أدائهم لواجباتهم الأخرى . وسيتولون التحقيق في أية شكاوى تتعلق بالتمييز أو غيره من أشكال الإساءة المتعلقة بحقوق الانسان ، ويقدمون تقارير إلى رئيس قوة الامم المتحدة عن أية حالات تمييز أو إساءة مؤكدة . ومن الضروري أن يتاح لهم حق الدخول بحرية وبصورة مباشرة إلى جميع المباني والمرافق التابعة لقوات الشرطة المحلية أو الخاضعة لسيطرتها .

١٣ - وتشمل قوة الامم المتحدة أيضا فريقا من المراقبين العسكريين . ووفقا للممارسة المعتادة للأمم المتحدة سيكون هؤلاء المراقبين غير مسلحين . وسيتم وزعهم في البداية في المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة للتحقق من أن تلك المناطق مجردة من السلاح . وحالما أصبحت تلك المناطق مجردة من السلاح يُنقل المراقبون العسكريون إلى أجزاء من البوسنة والهرسك المتاخمة لكرواتيا . وستكون المهام المناطة بهم هناك القيام بأعمال الدورية على نطاق واسع ، والاتصال بالسلطات المحلية ، وتنبيه رئيس قوة الامم المتحدة إذا ما هدد التوتر الطائفي بالإخلال بالسلم والهدوء اللذين حققتهما قوة الامم المتحدة في المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة . وسيعرض المراقبون العسكريون مساعيهم الحميدة للمساعدة على حل الصعوبات المحلية والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتوترات أو الاعتداءات فيما بين الطوائف . وستقرر الفرقة المتقدمة لقوة الامم المتحدة المواقع المحددة التي سيعمل فيها المراقبون العسكريون ، بعد التشاور مع السلطات المحلية . وستكون هناك أيضا مفرزة صغيرة من المراقبين العسكريين في دوبروفنيك .

١٤ - وسيمثل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لقوة الامم المتحدة إلى يوغوسلافيا في أقرب وقت ممكن بعد أن يقرر مجلس الامن انشاء القوة . وسيتم وزعهم في آن واحد بجميع المناطق الثلاث المشمولة بحماية الامم المتحدة . وسيتزامن تولي القوة لمسؤوليتها عن حماية تلك المناطق مع عملية تجريدها من السلاح . ولهذا الغرض سيلزم

قيام تعاون وشيق مع قادة القوات المتمركزة حالياً في كل من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، كما سيتم وضع جداول زمنية متفق عليها لربط وزع قوة الأمم المتحدة بعملية تجريد كل منطقة من السلاح .

تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح

١٥ - استناداً إلى جداول زمنية متفق عليها ، سيتم تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح بأسرع طريقة ممكنة على النحو التالي :

(أ) تسحب من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة جميع الوحدات والأفراد التابعين للجيش الوطني اليوغوسلافي وللحرس الوطني الكرواتي ، فضلاً عن جميع وحدات أو أفراد قوات الدفاع الاقليمي التي لا توجد قواعدها تلك المناطق ؛

(ب) يتم حل جميع وحدات الدفاع الاقليمية وتسريحها هي وأفرادها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ويشمل الحل الوقف المؤقت للهيكل القيادية للوحدات . ويعني التسريح أن يكف الأفراد الذين سيطبق عليهم هذا التسريح عن ارتداء أي زي عسكري أو حمل أية أسلحة ، إلا أنه يمكن للسلطات المحلية أن تستمر في دفع مرتباتهم ؛

(ج) ستسلم الأسلحة الخاصة بوحدات الدفاع الاقليمية وأفرادها الموجودين في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة إلى وحدات الجيش الوطني اليوغوسلافي أو الحرس الوطني الكرواتي ، حسب مقتضى الحال ، قبل انسحاب هذه القوات من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وكبديل عن ذلك ، يمكن تسليم هذه الأسلحة إلى قوة الأمم المتحدة للحفاظ عليها ، في أمان ، خلال الفترة الانتقالية ، إذا فضلت الوحدات المعنية هذا الترتيب ؛

(د) وبالنسبة لجميع الوحدات أو الأفراد من شبه العسكريين أو غير النظاميين أو المتطوعين ، هناك إما الانسحاب من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وإما الحل والتسريح في حالة الإقامة في تلك المناطق .

١٦ - وستقع على عاتق كل وحدة ، قبل انسحابها أو خلعها ، مسؤولية إزالة أي الفاع تكون قد زرعتها خلال فترة وزعها في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

١٧ - ستقوم قوة الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ الترتيبات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح .

نقل وحدات الجيش الوطني اليوغوسلافي الى أماكن أخرى

١٨ - سيتم ، بالتوازي مع تولي قوة الأمم المتحدة وظائفها الحماية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، نقل أي وحدات تابعة للجيش الوطني اليوغوسلافي تكون متمركزة في أي مكان آخر في كرواتيا الى مناطق خارج تلك الجمهورية . وسيتم الاتفاق على جدول زمني لعمليات النقل هذه بين رئيس قوة الأمم المتحدة ووزير الدفاع الوطني الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . وبالمثل ، فإن جميع الوحدات الصربية الإقليمية وشبه العسكرية وغير النظامية والمتطوعة (عدا الوحدات المنحلة والمسرحة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة) سوف تنسحب من كرواتيا . وسيقوم مراقبون عسكريون تابعون لقوة الأمم المتحدة بالتحقق من عمليات الانسحاب هذه .

قوات الشرطة المحلية

١٩ - ستقع مسؤولية الحفاظ على النظام العام في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة على عاتق قوات الشرطة المحلية التي ستحمل السلاح الأبيض وحده . وستشكل كل قوة من هذه القوات من سكان المناطق المعنية المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، بنسب تعكس التكوين القومي للسكان الذين كانوا يعيشون فيها قبل اندلاع الأعمال العدائية الأخيرة . وستكون قوات الشرطة المحلية مسؤولة أمام مجالس المقاطعات الموجودة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وستبقى أي تشكيلات اقليمية للشرطة على ما هي عليه ، شريطة أن تكون متسقة مع المبدأ المبين أعلاه فيما يتعلق بالتكوين القومي لقوات الشرطة المحلية .

عودة النازحين الى ديارهم

٢٠ - وفقا للمبادئ الدولية المعمول بها ، فإن السياسة التي تنتهجها الأمم المتحدة تقوم على تيسير عودة جميع النازحين نتيجة للأعمال العدائية الأخيرة الى ديارهم ، إذا رغبوا في ذلك . وتتولى زمام القيادة في هذا الامر الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة . وإذا أنشئت قوة تابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا ، فإنها ستوفر كل ما يلزم من دعم لهذا الجهد في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وسيقوم مراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة بدور له أهميته الخاصة في هذا الصدد .

تنظيم قوة الأمم المتحدة

٢١ - في حالة انشاء قوة لصيانة السلم للاضطلاع بالمهام المبينة أعلاه ، سيرأسها رئيس بعثة مدني يتلقى تعليماته من الأمين العام للأمم المتحدة ويقدم تقاريره إليه . وحسبما سبق ذكره ، فإن الأمين العام نفسه سيقدم التقارير بانتظام الى مجلس الأمن حيث سيطلب منه التوجيه في حالة نشوء أي معوقات في تنفيذ ولاية القوة . وتحت سلطة رئيس البعثة ، سيكون هناك قائد للقوة ، برتبة لواء ، وسيتولى قيادة العناصر العسكرية ، ومفوض شرطة ، يتولى قيادة مراقبي الشرطة المدنيين . وسيكون مقر قيادة القوة في بانيا لوكا ، مع وجود مكتبين فرعيين في بلغراد وزغرب .

٢٢ - ولكي تؤدي القوة المهام المبينة أعلاه ، سيلزمها نحو ١٠ كتائب مشاة ، و ١٠٠ من المراقبين العسكريين ، و ٥٠٠ مراقب شرطة ، فضلا عما يلزم من أفراد دعم مدنيين وعسكريين . وبذلك ، سيربو قوام القوة على ١٠ ٠٠٠ شخص تقريبا .

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، موجهة
إلى وزير الشؤون الخارجية لمملكة هولندا من الأمين
العام للأمم المتحدة

أود أن أطلعكم على الشواغل التي تساورني بشأن الحالة في يوغوسلافيا .

لقد ترسخت هذه الشواغل بعد قراءة التقرير الذي تلقينته للتو من مبعوثي الخاص ، السيد سايروس ر. فانس ، الذي عاد بالأمس من رابع مهمة له في يوغوسلافيا . ولقد ترسخت أيضا بسبب نتيجة الاجتماع غير الرسمي لرؤساء الجمهوريات اليوغوسلافية الست الذي دعاه اللورد كارينغتون إلى الانعقاد في لاهاي بوصفه رئيس المؤتمر المعني بيوغوسلافيا .

وسأتلو عما قليل أمام مجلس الأمن تقريرا عن نتيجة مهمة السيد فانس . وفيما يخص عملية الأمم المتحدة لصيانة السلم في يوغوسلافيا ، لاتزال الصعوبات قائمة لأن اتفاق جنيف المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لا ينفذ تنفيذا كاملا . ومع كل ، فقد ترك السيد فانس للطراف الرئيسية ورقة تتضمن مفهوما وخطة تنفيذية لعملية محتملة لصيانة السلم . وحظيت هذه الورقة بموافقتهم إلى حد كبير .

وقد وصف السيد فانس في تقريره المقدم إليّ اليوم الهواجس المعرب عنها على نطاق واسع إزاء إمكانية الاعتراف قبل الاوان باستقلال بعض الجمهوريات اليوغوسلافية وإزاء ما يمكن أن يسفر عنه تحرك كهذا من أثر على بقية الجمهوريات . وكان زعيم البوسنة والهرسك وزعيم مقدونيا من بين الشخصيات السياسية والعسكرية التي أبرزت للسيد فانس في الأسبوع الماضي مخاوفها القوية في هذا الصدد . وقد وصف له أكثر من مخاطب رفيع المستوى هذا التطور وما يمكن أن يفضي إليه من أوضاع متفجرة على أنه "قنبلة زمنية كامنة" .

ونظرا لهذه المخاوف ، أعتقد أن الدول الاثنتي عشرة كانت محقة عندما أكدت من جديد ، في اجتماعها الوزاري المخصص للتعاون السياسي الأوروبي الذي عقد في روما في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، أن احتمال الاعتراف باستقلال الجمهوريات الراغبة في هذا الاعتراف "لا يمكن اعتزاهه إلا في إطار تسوية شاملة ... " . ونحن نعلم أن هذه التسوية الشاملة موضع بحث في المؤتمر المعني بيوغوسلافيا الذي يرأسه اللورد كارينغتون .

واسمحوا لي أن أكون واضحا : إنني لا أماري بأي حال من الأحوال على مبدأ تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . ولكنني أشعر بقلق شديد لأن أي اعتراف مبكر ذي طابع انتقائي سوف يوسع شقة النزاع وتلهب وضعا متفجرا ، لاسيما في البوسنة والهرسك وكذلك في مقدونيا ؛ بل وسوف يسفر عن عواقب خطيرة على منطقة البلقان بكاملها . ولذلك أعتقد أنه ينبغي تجنب الإجراءات غير المنسقة .

وأكون شاكرا لو تفضلتم باستعراض انتباه شركائكم من بين الدول الاثنتي عشرة الى هذه الشواغل التي تؤرقني ، نظرا للمسؤولية الخاصة التي تتحملها الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار
